الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/776
7 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

استجابة لطلب أعضاء مجلس الأمن إجراء تقييم للوضع الراهن في سيراليون فإنني أود أن أبلغ أعضاء المجلس بما يلي:

منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عندما طلب رئيس دولة سيراليون في ذلك الوقت أن يبذل الأمين العام مساعيه الحميدة، عملت الأمم المتحدة على نحو وثيق مع حكومات المنطقة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكومنولث من أجل المساعدة في إحلال السلام في سيراليون. وقد شمل التعاون والدعم المقدمان من جانب الأمم المتحدة ما يلي: إعادة الحكم الديمقراطي، وإجراء الانتخابات، وعقد اتفاق سلام، وبذل جهود من أجل الانتقال من صنع السلام إلى بناء السلام. وقد شارك مجلس الأمن بشكل كامل في هذه العملية وأصدر عددا من البيانات الرئاسية.

والجهود التي بُذلت من جانب الأمم المتحدة، وغيرها، للمساعدة في وضع سيراليون على طريق التنمية المستندة إلى الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان أحبطها الانقلاب غير الشرعي الذي وقع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. وكان هناك إجماع من جانب مجلس الأمن، ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والكومنولث، وكذلك من جانبي ومن جانب آخرين، على إدانة الإطاحة بحكومة الرئيس الحاج أحمد تيجان كاباه المنتخبة ديمقراطيا وعلى الدعوة إلى إعادة النظام الدستوري فورا.

وقد قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باعتبارها المنظمة الإقليمية المعنية مباشرة بهذه المسألة، بدور رائد في محاولة إعادة حكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا. وقدم وزراء خارجية الجماعة إلى مجلس الأمن، في ١١ تموز/يوليه وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، معلومات عن الوضع فيما يتعلق بهذه المسألة. كذلك فإن وزراء خارجية الجماعة قدموا لي أيضا معلومات في هذا الشأن. وفي الأسبوع الماضي اجتمع بي الرئيس كاباه والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وحثا على أن يدعم مجلس الأمن الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقوبلت الجهود المتكررة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمات أخرى منذ أيار/مايو ١٩٩٧ لحمل المجلس العسكري على التنحي بسلسلة من إجراءات المماطلة والعرقلة،

كما أن المجلس لم يصدر عنه ما يشير إلى رغبته في التخلي عن السلطة. وعلى العكس فإن الأدلة تشير إلى أن المجلس العسكري يخطط للبقاء طويلا في السلطة. وفي هذه الأثناء، فإن سكان سيراليون يتحملون وطأة الوضع الناتج عن الانقلاب غير الشرعي.

والجهود التي تبذل من أجل حل المسألة سلميا وحمل المجلس العسكري على التنحي هي جهود تستحق الدعم من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والدعم المناظر المطلوب من مجلس الأمن، يمكن أن ينظر إليها على أنها تدابير تهدف إلى تشجيع التوصل إلى حل سلمي للمسألة. وأنا على ثقة من أن المجلس سيرغب في دعم التدابير التي يعتبرها مؤدية إلى تحقيق نتيجة سلمية.

إن ما ينطوي عليه الأمر هو مسألة كبرى تتعلق بالمبدأ، وهي أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إرساء الحكم الديمقراطي، القائم على أساس القانون واحترام حقوق الإنسان، يجب ألا تحبطها انقلابات غير شرعية.

(توقيع) كوفي ع. عنان
